رصدت 9 مليارات دولار للنهوض بالمدن العربية

إسرائيل تعلن بناء 1355 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها تعتزم بناء أكثر من 1.3 ألف وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة.

وقالت الوزارة في بيان إن «مناقصات 1355 وحدة سكنية في بلدات يهودا والسامرة (الاسم التوراتي للضفة الغربية) نشرت تحت إشراف وزير الإسكان زئيف إلكين».

وستضاف هذه الوحدات السكنية إلى أكثر من 2000 وحدة استيطانية من المتوقع أن تحصل هذا الأسبوع على الضوء الأخضر النهائي من وزارة الدفاع.

وقال الوزير إلكين من حزب «الأمل الجديد» اليميني إن «تعزيز الوجود اليهودي في يهودا والسامرة أمر أساسي في الرؤية الصهيونية».

وبحسب بيان الوزارة، سيتم بناء الوحدات الجديدة في سبع مستوطنات وخصوصا 729 في مستوطنة أريئيل (شمال الضفة الغربية)، و346 في بيت إيل (قرب رام الله)، و 102 في مستوطنة إلكانا (شمال غرب الضفة الغربية).

مستوطنات إسرائيلية

ويأتي بيان أمس بعد عدة أيام من إعلان مستوطنين بناء 31 وحدة استيطانية جديدة في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل بما فيها القدس الشرقية في العام 1967.

ويعيش فيها اليوم أكثر من 600 ألف مستوطن وسط أكثر من 3 ملايين فلسطيني.

ويلقى الاستيطان الذي يعتبر غير قانوني معارضة المجتمع الدولي.

من جانب آخر صادقت الحكومة الإسرائيلية، مساء الأحد، على خطة اقتصادية بـ 30 مليار شيقل إسرائيلي (9 مليارات دولار أمريكي) لتطوير المدن العربية، في الأعوام الخمسة المقبلة.

وحسب موقع « i24–EWS» أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت، أن الخطة تشمل «تطوير مجال التوظيف، وزيادة عدد الدورات المهنية لأكثر الحرف طلبا لدى السوق الاقتصادي، بالتركيز على توفير مهارات اللغة العبرية للتشجيع على الاندماج النوعي في سوق العمل».

كما تشمل الخطة دعم «الابتكار التكنولوجي» برفع «نسبة العرب الذين يوظفون في المجال التكنولوجي، وزيادة عدد أصحاب المشاريع العرب الذين يقودون المشاريع التكنولوجية».

وأعلن بينيت أيضاً خطة عمل صحية، وأخرى سكانية، ببناء مساكن جديدة بمعدل «5 آلاف وحدة سكنية في 2022 وما يصل إلى 9 آلاف في 2026».

ومن جهتها قالت وزيرة المساواة الاجتماعية ميراف كوهين: «بعد أشهر من العمل على مدار الساعة، صادقنا اليوم على خطة تاريخية. إنها خطة تترجم المساواة إلى أفعال حيث ساهمت فيها الوزارات الحكومية البالغ عددها 21 وزارة».

الرئيس الصيني يتعهد بالتمسك بالسلام العالمي

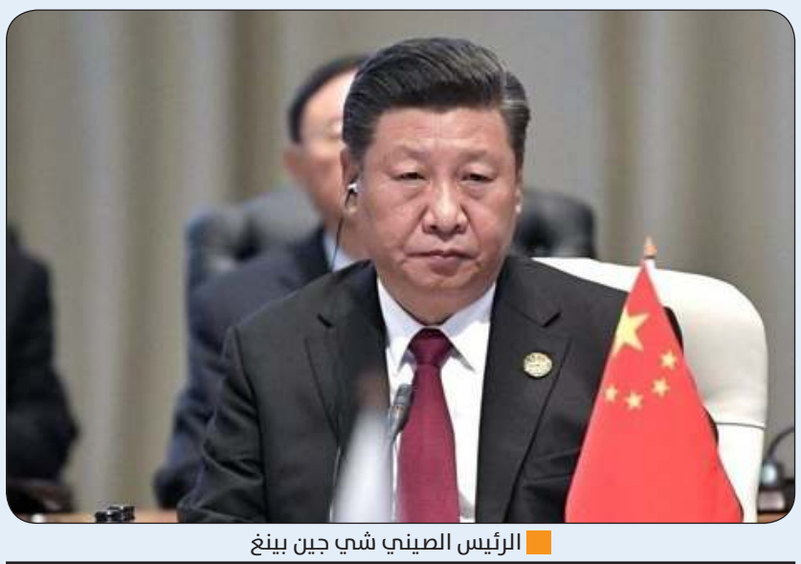
الرئيس الصيني شي جين بينغ

«وكالات»: تعهد الرئيس الصيني شي جين بينغ، أمس الإثنين، بتمسك بلاده دوما بالسلام العالمي والقواعد الدولية وسط مخاوف أبدتها الولايات المتحدة ودول أخرى من مد الصين نفوذها بشكل متزايد على الساحة الدولية.

وجاءت التصريحات بعد أن قالت تايوان هذا الشهر إن «التوتر العسكري مع الصين بلغ أسوأ مستوياته في أكثر من 40 عاما»، وسط تزايد المخاوف من لجوء جارتها العملاقة للقوة العسكرية لاستعادة الجزيرة المتمتعة بالحكم الذاتي والتي تعتبرها الصين جزءاً من أراضيها.

ونقلت وكالة أنباء شينخوا الرسمية عن شي في كلمة بمناسبة الذكرى الخمسين لعودة الصين إلى الأمم المتحدة أن بلاده ستكون دائما «من بناة السلام العالمي» و«حاميا للنظام الدولي».

وفي 1971 صوتت الأمم المتحدة للاعتراف بجمهورية الصين الشعبية طاردة تايوان من عضويتها.

وأكدت الصين بحزم أكبر على مطالباتها بأراض متنازع عليها على الحدود مع الهند، ومع بعض دول جنوب شرق آسيا في بحر الصين الجنوبي، ومع اليابان على بعض الجزر في بحر الصين الشرقي.

وقال شي: «الصين تعارض تماماً كل أشكال الهيمنة وسياسات القوة والأحادية والحمائية».

بيلوسي: الديموقراطيون شارفوا على التوافق حول أجندتهم الاقتصادية

نانسي بيلوسي

واشنطن – «وكالات»: بعد أشهر من الجدل السياسي، توقعت رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي الأحد التوصل إلى اتفاق حول حزمة إنفاق اجتماعي ضخمة وإقرار مشروع قانون ثان لتطوير البنية التحتية هذا الأسبوع.

ويعتزم الرئيس الأمريكي جو بايدن تأمين إقرار الحزمتين قبل أن يغادر لحضور قمة المناخ في غلاسكو التي تبدأ في 31 أكتوبر. ويرى الديموقراطيون أنهما حيويتان لإبقاء حظوظهم قائمة في الفوز بانتخابات التجديد النصفي العام المقبل.

وعندما سألت شبكة «سي إن إن» بيلوسي عما إذا كان الاتفاق حول مشروع الانفاق الاجتماعي والتصويت على حزمة البنية التحتية قد يتم الأسبوع المقبل، أجابت «هذه هي الخطة».

وفي ما يتعلق بمشروع القانون الأول على وجه التحديد، الذي انقسم حوله الديموقراطيون التقدميون والمعتدلون، أضافت «أعتقد أننا صرنا متوافقين إلى حد كبير الآن... نشارف على الاتفاق».

جاءت تعليقات بيلوسي في وقت التقى بايدن في منزله في ديلاوير جو مانشين، أحد عضوين ديموقراطيين في مجلس الشيوخ رافضين للتكلفة المالية لبرنامج الإنفاق الاجتماعي.

ووصف البيت الأبيض اللقاء بين بايدن ومانشين بأنه كان «مثمراً»، قائلاً: «لقد واصلا المضي قدما» و«وافقا على البقاء على اتصال وثيق».

كان بايدن نفسه قد أعرب عن تفاؤله الخميس خلال ظهور متلفز قال خلاله: «أعتقد أنني سأوفق في التوصل إلى اتفاق».

وأضاف الرئيس أن نقاط الخلاف بين جناحي حزبه الديموقراطي «انحسرت إلى أربع أو خمس مسائل... (لكن) أعتقد أننا نستطيع الوصول إلى اتفاق».

وللديموقراطيين أغلبية محدودة في مجلسي النواب والشيوخ، لكن انقساماتهم الداخلية تمنع تمرير خطة بقيمة 1،2 تريليون دولار لتجديد البنية التحتية ومشروع قانون الإنفاق الاجتماعي الضخم الذي يقول بايدن إنه سيفيد الطبقة الوسطى.

مع تزايد الضغط على الحزب، كثف بايدن جهوده للتوسط بين الأعضاء الأكثر تحفظا مثل مانشين والجناح التقدمي اليساري.

واقترح في البداية أن تكون كلفة مشروع الإنفاق الاجتماعي بقيمة 3،5 تريليونات دولار، وهو يشمل مزايا للطلاب والأسر وكبار السن، لكن الرقم الأخير قيد الدرس يناهز 2 تريليون دولار.

وكشفت بيلوسي في تصريحاتها الأحد: «اتفقنا على 90 بالمئة من مشروع القانون وتمت كتابته، ولدينا فقط بعض القرارات الأخيرة التي يتعين علينا اتخاذها».

وتابعت «إنه أقل مما كان متوقعا في البداية، ولكنه لا يزال أكبر من أي شيء قمنا به على الإطلاق لتلبية احتياجات العائلات الأمريكية».

وتحدثت بيلوسي أيضاً عن احتمال تمويل الخطتين جزئيا عبر ضريبة على الأصول التي يملكها كبار أثرياء الولايات المتحدة، وهو احتمال أشارت إليه أيضا وزيرة الخزانة جانيت يلين الأحد.

وقالت رئيسة البرلمان الأحد إنه لتمويلهما «من المحتمل أن نفرض ضريبة على الأغنياء»، موضحة أن هذا الخيار لا يزال قيد المناقشة بين أعضاء مجلس الشيوخ الديموقراطيين. وستمول الضريبة في أحسن الأحوال 10 بالمئة من قيمة المشروعين، وفق المسؤولة.

وأوضحت يلين في وقت لاحق في تصريحات لشبكة «سي إن إن» أن الاقتراح الذي أشارت إليه بيلوسي قدمه السناتور رون وايدن، وهو يشمل فرض ضرائب سنوية على مكاسب رأس المال المتحققة ولكن لا يتم صرفها.

وقالت وزيرة الخزانة «لا أسميها ضريبة على الأغنياء». وأضافت «لكن هذا سيسهل الوصول إلى المكاسب على رأس المال التي تمثل جزءا مهما للغاية من دخل الأكثر ثراء ولا تخضع للضريبة حاليا».

سيؤثر الاقتراح على الأشخاص الذين لديهم أصول تزيد عن مليار دولار أو أكثر من 100 مليون دولار من الدخل على مدى ثلاث سنوات، أي أقل من ألف من دافعي الضرائب الأميركيين وفق صحيفة «وول ستريت جورنال».

وكالة دولية: ملايين الأفغان بين الهجرة أو المجاعة

خليل زاده: الانسحاب من أفغانستان كان نهاية قبيحة لمرحلة

«وكالات»: قال المبعوث الأمريكي الخاص السابق إلى أفغانستان زلماي خليل زاده إن انسحاب القوات الأمريكية الفوضوي من أفغانستان كان يمكن أن يكون كارثياً.

وتابع خليل زاد في حوار مع شبكة «سي بي إس» الأحد «لا أقول إنه كان انسحاباً منظماً. كان نهاية قبيحة لمرحلة. لا شك في ذلك».

لكنه شدد على أنه «كان يمكن أن يكون أسوأ بكثير. وكان من الممكن تدمير كابول، وكان من الممكن اندلاع حرب شوارع».

وقال خليل زاده، الذي استقال من منصبه يوم الثلاثاء الماضي، إن أحد أسباب ذلك، أن النقاش داخل الإدارة حول الانسحاب «لم يكن واقعياً، كما كان يجب أن يكون، بناءً على حقائق ووقائع لما حدث، وما كان يجري وماذا كانت البدائل التي نملكها».

وتابع «اتخذ القرار في نهاية المطاف برفض الالتزام بالشروط الأساسية والالتزام بموعد الانسحاب».

واعترف خليل زاده بأن جهود بناء الديمقراطية في أفغانستان لم تنجح، ولم تظهر طالبان منذ توليها السلطة أي نية لمنح الناس حق الرأي.

وغادر آخر جندي أمريكي أفغانستان في نهاية أغسطس الماضي.

وقبل أسبوعين من ذلك الموعد استولت طالبان على العاصمة كابول دون قتال، حيث لم تظهر قوات الأمن الأفغانية أي مقاومة.

وبعد استقالته عُين مبعوث أمريكي خاص جديد بأفغانستان هو توماس ويست النائب السابق لخليل زاده.

من جهة أخرى أكدت وكالات للأمم المتحدة الاثنين أن أكثر من 22 مليون أفغاني سيواجهون «انعداما حادا في الأمن الغذائي» هذا الشتاء، قائلة إن البلد يواجه إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

وقال المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ديفيد بيزلي: «هذا الشتاء، سيجبر ملايين الأفغان على الاختيار بين الهجرة، والمجاعة، إلا إذا تمكنا من زيادة مساعداتنا التي يمكن أن تنقذ حياة» السكان.

أفغان في مخيم نازحين

غروسي: برنامج الرقابة على أنشطة إيران النووية «ليس سليماً»

«وكالات»: قال مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي، إن برنامج الوكالة الخاص بالرقابة على الأنشطة النووية في إيران «لم يعد سليما».

جاء ذلك في تصريح أدلى فيه لشبكة NBC الأمريكية، كاشفاً فيه أن السلطات الإيرانية منعت مفتشي الوكالة من رفع محتويات كاميرات المراقبة، في منشأة نووية تعرضت في يونيو الماضي لعمل تخريبي.

وأوضح أن إيران تزعم «مواصلة التحقيق في الحادث التخريبي المزعوم الذي وقع في هذا الموقع في يونيو الماضي وأسفر عن تدمير إحدى الكاميرات التابعة للوكالة هناك وإلحاق ضرر ملموس بأخرى».

وأوضح أن هذا الرفض لم يشل جهود الوكالة في مجال الرقابة على برنامج طهران النووي بالكامل لكنه أضر بها وقد تمنع الوكالة من «إعادة تركيب صورة» ما فعله الإيرانيون في الموقع في الآونة الأخيرة.

وقال إنه إذا استؤنف الاتفاق النووي المبرم بين إيران والقوى الكبرى عام ٢٠١٥، فينبغي أن تعلم الأطراف في هذه الصفقة «ماهية الأرضية التي ستضع أقدامها عليها».

وذكّر غروسي بسيناريو كوريا الشمالية التي طورت ترسانة نووية في غضون عدة سنوات منذ طردها المراقبين الدوليين، محذراً من أن فشل الدبلوماسية النووية مع إيران سيؤدي إلى «وضع له تأثير سياسي هائل على منطقة الشرق الأوسط وخارجها».

مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي